لقصي والله اعلم بامر مكة لكونه من ولد اسماعيل فحكمها فيه حكمها فيه وفيه قال فاطمة
اول من اوقد نارا بمزدلفة حتى يراها من دفع من عرفات قصي بن كلاب
هذا واستمر ذلك الى زمننا اهـ وفيه قال فاتيه قال العقيد عن الازرقي بسنده
ان اول من كسى البيت وجعل لها بابا وغلقا تبع الحميري من ملوك اليمن
واسمه اسعد وذلك في الجاهلية فكساها اولا الخصف ثم الاطاع ثم الحبر
اليمانية واليه يشير بقوله ﷺ وكسونا البيت الذي حرم الله ملاءة مقصبا وبرودا
ﷺ واقمنا به من الشهر عشرا ﷺ وجعلنا بابه اقليدا ﷺ وخرضانه الحرشف كما
ورفضنا لؤانا المعقود اهـ وروى ابن الضياع عن ابي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلعم انه نهى عن سب اسعد الحميري وهو تبع وتبع هذا هو ثالث الثلاثة
الذين جاؤا لخراب البيت وسبب مسيره ان قوما من هذيل اغروه بخراب
الكعبة وعمارة بيت باليمن يحج الناس واخبروه انها اول بيت بالشرف فغرقش
فجاء لذلك والقصة مشهورة وذكر التيمي قال كانت قصة تبع هذا قبل الاسلام
بسبعماية عام اهـ وفيه قال تنبيه آخر ما حرم العقيد من كسوة الكعبة العتيقة
اذا ورد الجديد انها في اوقاف السلطنة ولم يعلم شرط الواقف فيها
وقد جرت عادة بني شيبة انهم ياخذونها فيبقون على عادتهم للماخرين
في ذلك رسائل انتهى كلامهم وذكر القاضي محمد بن جار الله بن ظهيرة في
تاريخه المسمى بالجامع المطيب في فضل مكة واهلها وبناء البيت الشريف
فقال الفاسي رحمه الله ان امراء مكة كانوا ياخذون من السدنة ستر باب
الكعبة مع جانب كثير من كسوتها اوستة آلاف درهم عوض ذلك الى ان رفع
عنهم ذلك السيد عنان بن مغامس لما ولي مكة اخر ٧٨٤ و تبعه امراء مكة
ثم ان السيد حسن بن عجلان بعد سنين من ولايته سار يفرقهم ستر الباب

وكسوة

اول من كسى البيت من الجاهلية تبع

من حكم الكسوة العتيقة

ذة امراء مكة في شان
لكسوة والبرقع ومقام
ابراهيم

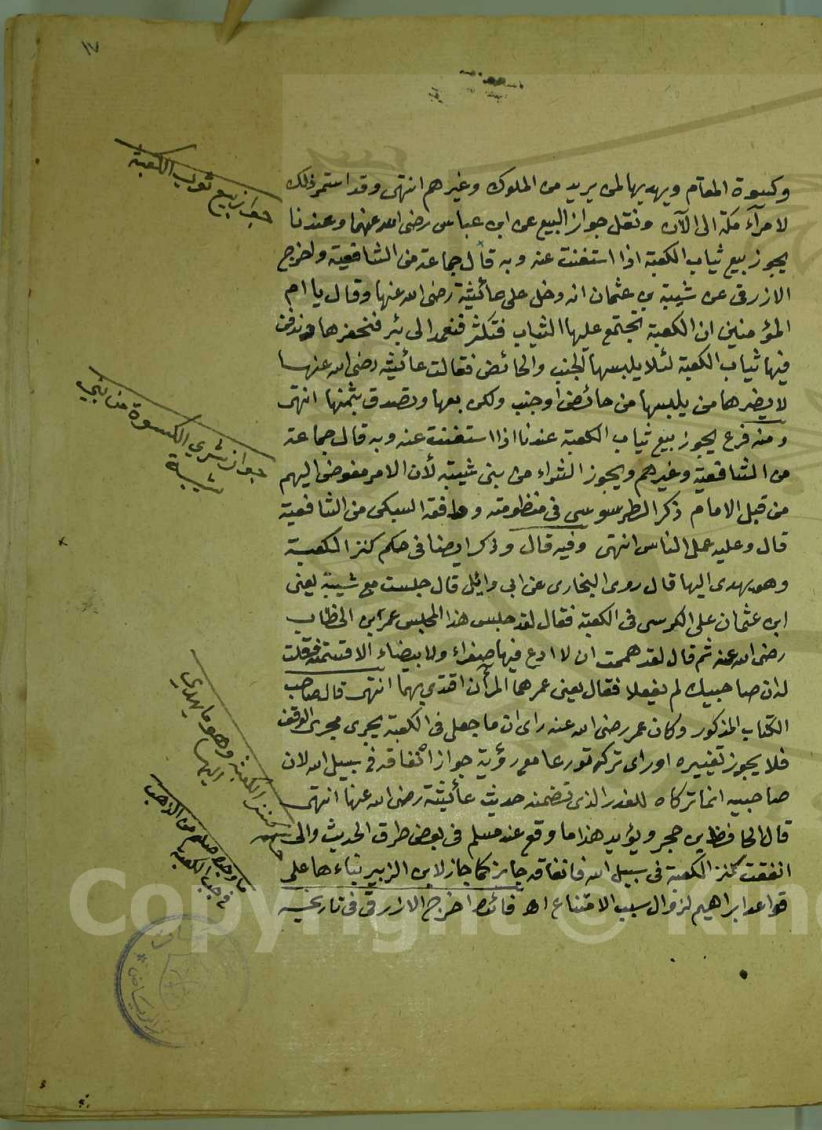

وكسوة المقام وبرقعها لمن يريد من الملوك وغيرهم انتهى وقد استمر ذلك
لامراء مكة الى الآن ونقل جواز البيع عن ابن عباس رضي الله عنهما وعندنا
يجوز بيع ثياب الكعبة اذا استغنت عنه وبه قال جماعة من الشافعية ولخرج
الازرقي عن شيبة بن عثمان انه دخل على عائشة رضي الله عنها وقال يا ام
المؤمنين ان الكعبة تجتمع عليها الثياب فنكثر فنخرجها الى بئر فنحفرها فندفن
فيها ثياب الكعبة لئلا يلبسها الجنب والحائض فقالت عائشة رضي الله عنها
لا يضرها من يلبسها من حائض وجنب ولكن بعها وتصدق بثمنها انتهى
ومنه فرع يجوز بيع ثياب الكعبة عندنا اذا استغنت عنه وبه قال جماعة
من الشافعية وغيرهم ويجوز الشراء من بني شيبة لان الامر مفوض اليهم
من قبل الامام ذكر الطرسوسي في منظومته وهو فقيه السبكي من الشافعية
قال وعليه عمل الناس انتهى وفيه قال وذكر ايضا في حكم كنز الكعبة
وهو ما يهدى اليها قال روى البخاري عن ابي وايل قال جلست مع شيبة يعني
ابن عثمان على الكرسي في الكعبة فقال لقد جلس هذا المجلس عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ثم قال لقد هممت ان لا ادع فيها صفراء ولا بيضاء الا قسمته فقلت
ان صاحبيك لم يفعلا فقال يعني عمرها المؤن اقتدى بهما انتهى قال صاحب
الكتاب المذكور وكان عمر رضي الله عنه راى ان ما جعل في الكعبة يجري مجرى الوقف
فلا يجوز تغييره او راى تركه تورعا مع رؤية جواز انفاقه في سبيل الله لان
صاحبيه انما تركاه للعذر الذي تضمنه حديث عائشة رضي الله عنها انتهى
قال الحافظ ابن حجر ويؤيد هذا ما وقع عند مسلم في بعض طرق الحديث والى
انفقت كنز الكعبة في سبيل الله فانفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناءها على
قواعد ابراهيم لزوال السبب الاقتضاء اهـ قائله اخرج الازرقي في تاريخه

جواز بيع ثوب الكعبة

جواز شري الكسوة من بني شيبة

حجر في جدار الكعبة وهو حاجر البهي

ما وجد مكتوبا من الذهب في جدار الكعبة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)